نواب: الحكومة لم تحترم المجلس ولم تناقش اللجان الأمنية

رفع الحواجز الكونكريتية يمدّد عطلة البرلمان

علق مجلس النواب جلسته الأولى في السنة التشريعية الثالثة لحين ارجاع الكتل الكونكريتية حول محيط المبنى الذي يقع ضمن مايعرف بالمنطقة الخضراء، في حين اوضح نواب ان ازالة الحواجز الخرسانية يشكل خطرا على حياة البرلمانيين والموظفين في داخل المجلس، مرجحين استمرار تعليق الجلسة لحين ارجاع الجدران الخرسانية.

وكانت رئاسة مجلس النواب قد اعلنت تأجيل الجلسة الاولى من الفصل التشريعي الاول ضمن السنة التشريعية الثالثة الى السبت المقبل.

وذكرت قناة العراقية ان "رئاسة البرلمان قررت تأجيل جلسة يوم غد الى السبت المقبل لاستكمال الترتيبات الخاصة لحماية مبنى البرلمان وموظفيه".

بغداد/وائل نعمة

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي لـ"المدى" يوم امس ان المجلس قرر تاجيل الاجتماع المقرر يوم الخميس الى السبت المقبل بسبب ازالة الحواجز الكونكريتية عن محيط بناية المجلس.

واضاف الخالدي "اذا استطاعت القوات الامنية اعادة الكونكريت يوم الجمعة فستعقد الجلسة في موعدها البديل السبت، وفي حالة عدم تنفيذها فسوف يستمر التاجيل".

وشدد الخالدي على خطورة ان يظل مبنى البرلمان "عارياً" من الجدران الكونكريتية، وتابع "مبنى المجلس فيه قواطع زجاجية ولو حدث انفجار قريب فسوف يتحول الزجاج الى شظايا قاتلة".

يذكر ان العشرات من موظفي مجلس النواب اعتصموا، الثلاثاء الماضي، احتجاجاً على رفع الحواجز الكونكريتية عن مبناه، فيما أمهلت هيئة رئاسة البرلمان مكتب القائد العام للقوات المسلحة ٤٨ ساعة لإعادتها، مؤكدة أن البرلمان سيصدر قراراً يلزم الحكومة بذلك.

وقال الخالدي في حديث سابق، إن "العشرات من موظفي مجلس النواب نظموا اعتصاماً داخل مبناه احتجاجاً على رفع الكتل الكونكريتية عنه"، مبينا أن "هيئة الرئاسة اتصلت هاتفيا برئيس ديوان مجلس النواب لمعالجة الموضوع وتقرر إيقاف دوام الموظفين لمدة يومين".

وأضاف الخالدي أن "هيئة الرئاسة أمهلت مكتب القائد للقوات المسلحة ٤٨ ساعة لإعادة تلك الكتل"، مشيرا الى أن "البرلمان سوف يصدر قراراً يلزم الحكومة بذلك

من جانبه وصف النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني رفع الحواجز عن محيط مبنى مجلس النواب بالامر الخطير جدا، وان الجدران الكونكريتية ابسط مقومات الامن للنواب ولـ ٢٥٠٠ موظف عامل في داخل المجلس.

واضاف العلواني في حديث خص به "المدى" ان "الوضع في البلاد متأزم ويمكن ان يستغل الارهاب هذه الفجوة الامنية ويستثمرها لصالح خلط الاوراق السياسية".

يذكر أن مبنى مجلس النواب الواقع في المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد، تعرض في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، إلى تفجير بسيارة مفخخة أسفر عن مقتل وإصابة خمسة أشخاص بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب، في تفجير يعد الأول من نوعه داخل المنطقة الخضراء، منذ أكثر من أربع سنوات.

وأوضح العلواني ان لمجلس النواب مدخلين الاول قريب من مبنى الامانة العامة لمجلس الوزراء وهو محصن تماما، بينما المدخل الثاني مقابل مدخل فندق الرشيد، اقل تحصينا.

وكان مستشار في مجلس النواب قد اعتبر، في وقت سابق، أن رفع الحواجز الكونكريتية عن مبنى البرلمان "خطوة خاطئة وإجراء فاسد"، وفيما بين أنها تمثل "الكيل بمكيالين" كونها لم تشمل عن مبنى البرلمان الواقع ضمن المنطقة الخضراء بمعدل ٤ قطع يومياً، مما أثار المخاوف من تعرضه إلى هجمات في ظل الأجواء السياسية المتوترة خصوصاً مع ارتفاع معدلات العنف التي شهدتها العاصمة بغداد منذ مطلع شهر حزيران الحالي.

وشهدت بغداد في شهر أيار الماضي ومطلع شهر حزيران الحالي رفع عدد كبير من الكتل الكونكريتية من مناطق الجادرية والبياع والسيدية والكرادة ومدينة الصدر، وعدد آخر من مناطق العاصمة، إضافة إلى رفع قسم كبير من تلك الكتل من الشوارع العامة.

وتضم المنطقة الخضراء التي تقع وسط العاصمة السفارتين الأميركية والبريطانية، فضلاً عن قصر المؤتمرات العراقي والعديد من المباني الحكومية.

وكان النائب حاكم الزاملي وصف في وقت سابق قرار إزالة الحواجز عن مبنى مجلس النواب بانه: "قرار سياسي وليس امنياً".

وقال الزاملي وهو عضو كتلة الاحرار في تصريحات صحفية أن موضوع رفع الحواجز عن مبنى مجلس النواب ليس امنياً، وإنما سياسي. وكان من المفترض ان ترفع الحواجز من المنطقة الخضراء بشكل عام ومن رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، كما ان أعضاء مجلس النواب هم ممثلون عن الشعب ولايهمهم ان ترفع الحواجز ام لا، كما انهم: "يتمنون الا يفصلهم شيء عن المواطن"

واضاف الزاملي: "أن رفع الحواجز عن مجلس النواب، وهو مستهدف دائما،فيه نوع من الاستفهام، كما ان حمايته ليست بالمستوى المطلوب كونه قد استهدف أكثر من مرة كان آخرها استهدافا واضحا بسيارة مفخخة".

واشار الى: "ان القضايا السياسية تنعكس على الوضع الأمني. وأن الصراعات السياسية تُجير باتجاه خاطئ وهذا أمر بغاية الخطورة"، مؤكداً أن الجهة التي أعطت الأمر بإزالة هذه الحواجز ستتحمل المسؤولية كاملة اذا ما استهدف مجلس النواب كونه لا يحوي فقط أعضاء البرلمان وإنما فيه الكثير من الموظفين من عمال خدمات وإداريين بالاضافة الى المراجعين.

وجاء موضوع رفع الحواجز متزامننا مع دعوات لاقالة رئيس الحكومة نوري المالكي من قبل عدد من الكتل السياسية أبرزها التيار الصدري والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني.وكان من المقرر ان تشهد الجلسة الاولى بعد العطلة التشريعية التصويت على سبعة مشاريع قوانين، والتصويت على مرشح التحالف الكردستاني في هيئة المساءلة والعدالة، وقانون مجلس القضاء الأعلى، وقانون المحكمة الاتحادية، وقانون وزارة المرأة.

السلطتين التنفيذية والقضائية، اتهم مؤيدي القرار بـ"الانحياز" للسلطة التنفيذية. من جانبه اعتبر عضو لجنة الامن والدفاع النيابية شوان محمد طه قيام الحكومة برفع الحواجز الكونكريتية من امام مجلس النواب بالعملية العشوائية والفوضوية وعدم احترام السلطة التشريعية.

طه اكد في اتصال امس مع "المدى" بان "مجلس النواب هيئة مستقلة ولديها لجنة ودائرة امنية تهتم بحماية اعضائه وموظفيه "،متابعا "الحكومة لم تناقش موضوع رفع الحواجز مع الجهات الامنية المختصة في المجلس وقامت بشكل انفرادي برفعها".

طه وهو عضو التحالف الكردستاني يشدد على ضرورة ارجاع الحواجز الكونكريتية حول محيط المجلس دون اخذ اذن الحكومة لان "المجلس سلطة تشريعية مستقلة والحكومة لم تحترم تلك السلطة".

وشرعت القوى الأمنية، خلال الأيام الماضية، برفع جميع الحواجز الإسمنتية

عالم آخر

■ سرمد الطائي

البرلمان ليس ضعيفاً هذه المرة

اليوم الخميس او يوم السبت ستعقد اولى جلسات البرلمان. ويفترض ان النواب قد عادوا الى بغداد بعد عطلة طويلة امضوها في مدن او بلدان مختلفة. الصحيفة الرسمية تقول ان رئيس الوزراء "شمر عن ذراعيه" لاستقبال الفصل التشريعي الجديد. فقد اعد ٥٠ قانونا للتصويت دفعة واحدة، وهو يستعد لأخذ كبار الضباط الى البرلمان كي تجري المصادقة على تعيينهم في مناصبهم الحساسة لاول مرة منذ ٩ اعوام. سنوات طويلة والبرلمان يطلب ان يقوم بالمصادقة على تعيين كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، ورئيس الحكومة لا يوافق، لكنه اليوم (وبدون اي الحاح من البرلمان) يبادر مسرعا حسب الصحيفة الرسمية، للامتثال للدستور وطلب مصادقة السلطة التشريعية على حلفائه. وليس امامنا الا ان نقول: ما شاء الله.

عاد النواب وسيعقدون جلستهم الاولى الخميس او السبت. وفي اي لحظة ننتظر ان يقوم مجلس النواب بأسمى مهامه وهي مساءلة رئيس الحكومة واستجوابه، سواء اريد خلعه او تثبيته. انها لفضيحة في بلد مثل العراق ان لا يكون هناك استجواب لأعلى مسؤول تنفيذي، رغم ركام الفشل المحيط بنا. ان استجواب هذا المسؤول هو اعادة الحياة الى السلطة الرقابية التي صمتت كثيرا لألف سبب.

هيئة رئاسة البرلمان في وضع قوي كما يفترض. في الدورة السابقة كان الشيخ خالد العطية حليف الحكومة، يتحكم ببرنامج البرلمان وجدول اعماله، لكن الدورة الحالية تدار من قبل العراقية والتيار الصدري والكردستاني عبر اسامة النجيفي وقصي السهيل وعارف طيفور. وهذا يعني ان لا سلطة للحكومة على البرلمان، وفي وسع هيئة الرئاسة ان تعيد الاعتبار لدور مجلس النواب في لحظة ادرك الجميع ان الوقت قد حان لاستجواب رئيس الحكومة، وان الامور بدأت تخرج عن السيطرة ولا تتحمل اي مراوغات اخرى.

مجلس النواب ليس ضعيفا هذه المرة. لقد مرت سنتان من عمره كان رئيس الحكومة خلالهما يتلاعب بالبرلمان ويوجه اليه الضربة تلو الضربة. منعه من التشريع عبر المحكمة الاتحادية، وجرده من الاشراف على الهيئات المستقلة عبر المحكمة الاتحادية، ويقال ايضا ان الحكومة التي تحصن نفسها بملايين كتل الكونكريت، قامت برفع كتل الحماية هذه عن المبنى الذي يشهد انعقاد جلسات البرلمان... وقد اعتبره البعض رفعا للغطاء الامني عن واحدة من السلطات الثلاث.. ويقال ان فريق الحكومة مستعد لتحشيد آلاف من انصاره لكي يطوقوا مبنى البرلمان لو اراد النواب سحب الثقة.. وفي وسع "الآلاف" هؤلاء وباعتبارهم "من جماعة الحكومة" ان يظلوا شهرا كاملا في اعتصام مستمر لتطويق مجلس النواب. لكن البرلمان هذه المرة ليس ضعيفا.

البرلمان ليس ضعيفا لانه يستند لاول جماعة ضغط متكونة من كبار الزعماء، والذين قرروا اطلاق عملية مراجعة حاسمة لاداء الدولة، بعد ان تسارع قطار فريق الحكومة مستهدفا ابتلاع كل شيء والانفراد بكل شيء، واراد تمييع حتى سلطة البرلمان وسحقها على سكته.

والبرلمان ليس ضعيفا لان رئيس الحكومة وفريقه "شافوا نجوم الظهر" وشعروا ان في وسع شركائهم اللجوء للطرق الدستورية في ابرز عملية "كبح جماح" يشهدها هذا العراق الجديد اثر هذا الحراك النيابي في ملف الاستجواب.

والبرلمان ليس ضعيفا لان فريق الحكومة لم يعد في وسعه ان يسخر من دعوات التفاوض والمراجعة والمداولة. ولان فريق الحكومة لم يعد في وسعه ان يشيح بوجهه بعيدا عن باقي الشركاء، ويحاول ان يصور نفسه بأنه "مشغول بقضايا اهم".

والبرلمان ليس ضعيفا لان الحراك الممتد من اربيل الى النجف وفي كل ملابساته، اثبت ان وصفة التعددية السياسية هي الضامن الكبير للانفتاح السياسي، وهي الضامن الحاسم لانخراطنا في العالم الحديث وهي العامل الذي يمكن ان يجنب البلاد شبح التفرد وحكم الحزب الواحد، والصوت الواحد.

الفصل التشريعي مختلف بالتأكيد هذه المرة، ولديه من عوامل القوة ما يعبر حواجز الطائفة والعرق، وهيئته الرئاسية تديرها اطراف اربيل والنجف، وامامه فرصة ان يعيد تعريف دوره عبر صيغة قوية ومتماسكة، تضمن مستقبل الادارة والدولة. اي تراخ او تفريط بهذه الفرصة، سيكون تكريسا لفشل عمره ٩ اعوام.

الخميس او السبت، سيقول لنا البرلمان ما اذا كان قد ادرك عوامل قوته الجديدة، وما اذا كان عازما حقا على عدم تضييع الفرصة التاريخية للمراجعة والمحاسبة هذه المرة.

قوات خاصة من بغداد تنتشر في شوارع النجف

□ النجف /المدى

أفاد شهود عيان في محافظة النجف، الأربعاء، بأن هناك تحركات لقوات خاصة قادمة من بغداد في شوارع وتقاطعات المحافظة، فيما رفضت قيادة شرطة المحافظة التصريح عن الموضوع. وقال المواطن إبراهيم محمد وهو من أهالي المحافظة في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظة النجف شهدت، الاربعاء، تحركات لقوات خاصة قادمة من بغداد في شوارع المحافظة وتقاطعاتها"، مبينا أن "أفراد هذه القوة يستخدمون مدرعات خاصة تختلف عن تلك التي يمتلكها الجيش في المحافظة". وتوقع محمد أن يكون سبب هذه التحركات هو زيارة رئيس الحكومة نوري المالكي المرتقبة إلى المحافظة".

فيما رجح مواطن آخر يدعى حسين علي لـ"السومرية نيوز"، أن "هذه القوة جاءت إلى المحافظة لغرض اعتقال أشخاص مطلوبين للقضاء". من جهتها رفضت قيادة شرطة المحافظة التصريح عن الموضوع.

وكان عدد من وسائل الإعلام قد نشر، في (١٤ حزيران ٢٠١٢)، خبرا مفاده أن رئيس الحكومة نوري المالكي سيقوم بزيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مقر إقامته بمحافظة النجف، فيما نفى القيادي بائتلاف دولة القانون سامي العسكري في الـ١٦ من حزيران الجاري، تلك الأنباء

يذكر أن محافظة النجف، تعد من المناطق المستقرة أمنياً، لكنها تشهد بين فترة وأخرى عمليات تفجير بسيارات مفخخة وأحزمة وعبوات ناسفة، تؤدي إلى مقتل وإصابة العشرات من المواطنين، فيما تقوم القوات الأمنية بتنفيذ عمليات دهم وتفتيش في بعض المناطق تعتقل خلالها عدداً من المطلوبين وفقا لأوامر قضائية.

الصدريون يستجوبون المالكي

اصحاب خيار استجواب رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، وبحسب ما اعلنه نواب عن القائمة العراقية، وكتلة الاحرار الممثلة للتيار الصدري المنضوية ضمن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة، اتفقوا على ان يكون الملف الامني هو المحور الرئيس في اسئلة الاستجواب، نظرا لاهمية هذا الملف، ولكونه يشكل ابرز القضايا الخلافية بين الاطراف المشاركة في الحكومة، واحد اسباب اندلاع الازمة السياسية التي شهدتها البلاد منذ نهاية العام الماضي وبعد انجاز انسحاب القوات الاميركية من العراق.

□ بغداد /غسان عادل

وفيما لم يعلن حتى الان عن النائب الذي سيتولى استجواب المالكي، ابدى التيار الصدري رغبته باداء هذه المهمة، لكونها تعطي مؤشرا حقيقيا للعملية الديمقراطية في العراق على حد قول النائب جواد الجبوري، مستبعدا ان تكون هذه الخطوة ذات ابعاد مذهبية، ردا على ماقيل بان "عملية الاستجواب يجب ان تنحصر بين القوى الشيعية" مؤكدا ان:"استجواب امين بغداد من قبل عضو دولة القانون شيروان الوائلي لم يكن يستند الى خلفية الطرفين المذهبية".

اعلن التيار الصدري ومنذ مشاركة زعيمه مقتدى الصدر في اجتماع اربيل في الثامن والعشرين من نيسان الماضي ثم في لقاء النجف في التاسع عشر من مايس، ضرورة اجراء اصلاحات جذرية لضمان نجاح العملية السياسية، فضلا عن التمسك بمبدأ التداول السلمي للسلطة، ونظرا لتجاهل مطالبه، وقع جميع نواب كتلة الاحرار على طلب سحب الثقة من الحكومة، باتفاق مع التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، ربما يمهد الطريق لتشكيل تحالف مستقبلي بين الاطراف الثلاثة، بدأ خطوته الاولى بتحقيق اغلبية برلمانية مريحة، تاخذ على عاتقها تمرير القوانين المعطلة،فعضو اللجنة القانونية النيابية النائب عن كتلة الاحرار امير الكناني، اكد ان الفصل التشريعي المقبل سيشهد تكتلات جديدة "ستختلف المعادلة في الفصل التشريعي المقبل، وستظهر تكتلات جديدة من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني،والتيار الصدري لتحقيق اغلبية مريحة، لتمرير القوانين المعطلة، الاحزاب، ومجلس الاتحاد، وعرض مسودة قانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء، نظرا لاهميتها لكونها تتعلق بعملية بناء الدولة فضلا عن قانون النفط والغاز"

واتفاق اربيل الذي طرح بموجب مبادرة رئيس الاقليم مسعود بارزاني الذي بموجبه تم تقاسم مناصب الرئاسات الثلاث البرلمان والحكومة والجمهورية، فقرات تنص على تشريع القوانين المعطلة ومنها الاحزاب والنفط والغاز.

ومقابل رغبة التيار الصدري باستجواب المالكي، لوح ائتلاف دولة القانون بالاطاحة برئاسة مجلس النواب بابعاد رئيسه النجيفي ونائبه الاول عن التيار الصدري قصي السهيل، والثاني عن التحالف الكردستاني عارف طيفور من مناصبهم، على حد قول النائب هيثم الجبوري دولة القانون هيثم الجبوري:" يفكر التحالف الوطني حاليا باقالة اعضاء هيئة الرئاسة من مناصبهم في حال استمراهم على النهج الحالي بتبني مواقف كتلهم وتجاهل المصالح الوطنية وجعل البرلمان ساحة للصراعات لغرض تخريب العملية السياسية".

الاشارة التي حملها تصريح النائب الجبوري، تستهدف اصحاب خيار سحب الثقة، واستجواب المالكي، والثلاثة النجيفي والسهيل وطيفور بوصفهم يمثلون رأس السلطة التشريعية، ينظر لهم ائتلاف المالكي، بانهم سيدعمون التوجه بالاسراع في استجواب رئيس مجلس الوزراء، على الرغم من ان نوابا معارضين لهذا الخيار، اشاروا الى ان عملية الاستجواب، تتطلب سقفا زمنيا طويلا ربما يمتد عدة اشهر.

تمسك التيار الصدري بموقف استجواب المالكي، واستمرار اتصالاته مع الاطراف الاخرى من التحالف الكردستاني والعراقية كشف عن توجه جديد لدى التيار يسعى لتجاوز الاصطفافات المذهبية والطائفية، سواء قرر البقاء داخل التحالف الوطني ام انسحب منه، واتضح ذلك برفضه الدعم الايراني لرئيس الحكومة، ومطالبته باجراء اصلاحات للنظام السياسي، عبر اجراء تغيير يراه مؤكدا بعد تنفيذ الاستجواب استجابة لمطالب شعبية، واجماع وطني حصل باتفاقه مع حلفائه الجدد، والصدريون الذين اعلنوا رفضهم الوساطات الداخلية والخارجية للتخلي عن خيارهم ليسوا على استعداد للتفريط باي اجماع وطني من شأنه تحقيق التغيير، ولاسيما ان التيار الصدري بدا خطوات مبكرة لخوض الانتخابات المحلية المقبلة، يسعى من خلالها لتوسيع حجم تمثيله في مجالس المحافظات التي يصفها بانها فشلت في انجاز مشاريع خدمية طيلة السنوات الماضية.

ينظر الى "التحالف الثلاثي الجديد" بانه بامكانه ان يؤسس قاعدة شعبية لاطرافه، واحتمالات استمراه ترتبط بمدى نجاح الاستجواب وما سيحققه من نتائج، لصالح اصحاب الخيار المشاركين في الحكومة الحالية، وهم ابدوا رغبتهم بتغيير راس السلطة التنفيذية للحفاظ على ما يعرف بحكومة الشراكة الوطنية.

والخطوة المهمة في ضمان نجاح العملية السياسية، وتفادي احتمالات اندلاع ازمات محتملة تتعلق بمدى الاتفاق على تنفيذ الخطوات المناسبة بفرضية ابعاد المالكي من منصبه، لانه ليس من السهل ان يستسلم لرغبات خصومه، الذين طالما اتهموه بفرض هيمنته على الاجهزة الامنية والقوات المسلحة، وجعلها ا تحت امرته، فضلا عما يقال باتساع قاعدته شعبيته، وتمثيل حزبه الدعوة الاسلامية، في جميع مجالس محافظات وسط وجنوبي العراق.

التساؤل المطروح اليوم امام التيار الصدري في حال اصراره على استجواب المالكي والحصول على تصويت ابعاده من منصبه، هو كيف يرتب اوراقه مع حلفائه لحين حلول موعد اجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، بمعنى انتهاء عمر الحكومة الحالية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح